الأمم المتحدة S/2010/681

مجلس الأمن

Distr.: General
31 December 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن السودان

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) الذي طلب فيه المجلس المداومة بانتظام على إطلاعه على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان. ويقدم التقرير تقييما للحالة العامة في البلد منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (S/2010/528)، فضلا عن آخر المعلومات عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ثانياً – التطورات السياسية

٢ – أحرز تقدم كبير في الأعمال التحضيرية لاستفتاء جنوب السودان المقرر إجراؤه في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مع انتهاء فترة تسجيل الناخبين. وواصل الطرفان في اتفاق السلام الشامل إعادة تأكيد التزامهما علانية بإجراء الاستفتاء، وتنفيذ الأحكام المعلقة من الاتفاق، وتسوية الحالة القائمة في أبيي من خلال الحوار، بما في ذلك في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ووفقا لهذا الالتزام، سعى الطرفان إلى السيطرة على الحوادث الأمنية عن طريق آليات وقف إطلاق النار، بما في ذلك اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار ومجلس الدفاع المشترك الذي كلفته الرئاسة بالتحقيق في ادعاءات تعزيز القوات على طول الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأعمال التحضيرية للاستفتاء

٣ – في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، شرعت مفوضية استفتاء جنوب السودان في عملية تسجيل الناخبين في جميع أرجاء السودان وفي ثمانية بلدان أخرى. وجرت عملية التسجيل إلى حد كبير دون وقوع حوادث كبرى. ومددت اللجنة فترة التسجيل بسبعة أيام إلى غاية

الرجاء إعادة استعمال الورق

٨ كانون الأول/ديسمبر، دون تغيير موعد الاستفتاء، ويعزى ذلك جزئيا إلى قلة الإقبال في شمال السودان. وظل الإقبال كبيرا في جنوب السودان طوال فترة الاستفتاء. وعملت شعبة الأمم المتحدة المتكاملة لشؤون الاستفتاء والانتخابات بشكل وثيق مع المفوضية، وقدمت الدعم التقني واللوجستي.

٤ - وحتى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، جرى تسجيل ٣,٧ ملايين ناخب في جنوب السودان، على أساس ما أبلغ به ٩٨ في المائة من مراكز التسجيل، بالإضافة إلى تسجيل ٣١١ ١١٦ ناخبا في شمال السودان و ٢٤٣ ٦٠ ناخبا في الخارج.

٥ - وقام الفريق الذي عينته لرصد عمليات الاستفتاء بزيارة السودان ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في الفترة من ١٠ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ومن ١٣ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ومن ١٨ إلى ٢٢. ولاحظ الفريق أن قلة الإقبال في شمال السودان تعزى إلى عدد من العوامل ومنها: المسافة بين مواقع التسجيل والمراكز السكانية؛ والبطء في بدء جهود التوعية العامة؛ والحملات التي نظمها بعض زعماء الجنوب لتشجيع الناس على عدم التسجيل والتصويت خارج جنوب السودان؛ والشك العام في أوساط أبناء جنوب السودان المقيمين في شمال السودان بشأن مستقبلهم.

٦ - وسُر الفريق لأن عملية تسجيل الناخبين تمت بسلاسة لكنه حث السلطات السودانية على الامتناع عن اتخاذ إجراءات والإدلاء بتصريحات تثير القلق والخوف في صفوف السكان. ويعتزم الفريق العودة إلى السودان في كانون الثاني/يناير من أجل عملية الاقتراع.

٧ - ورغم أن الفريق خلص إلى أن العملية كانت على العموم شفافة وخالية من الغش المنظم، فإن هناك تقارير واتهامات تفيد بتخويف الناخبين. ففي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم حزب المؤتمر الوطني شكوى إلى مفوضية استفتاء جنوب السودان تتضمن قائمة بالحوادث والمخالفات التي تسببت فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان في منطقة الخرطوم. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، رفعت مجموعة من المحامين المعنيين بحقوق الإنسان دعوى قضائية ضد مفوضية استفتاء جنوب السودان لدى المحكمة الدستورية تزعم أن الجدول الزمني للاستفتاء المقدم من المفوضية ينتهك اتفاق السلام الشامل والدستور المؤقت لأنه يقصّر فترة الطعون المحددة بثلاثة أشهر الفاصلة بين وضع سجل الناخبين في صيغته النهائية ويوم الاقتراع. وتنطوي القضية أيضا على حالات مزعومة لحرمان ناخبين محتملين من التسجيل في شمال السودان وجنوبه.

٨ - واستمرت الأعمال التحضيرية لاقتراع ٩ كانون الثاني/يناير بالموازاة مع ذلك. وكان من المقرر إقفال مناقصة لطباعة بطاقات الاقتراع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن مفوضية استفتاء جنوب السودان طلبت تمديد الموعد لتمكين الشركات السودانية من المشاركة في عملية تقديم العطاءات. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر أُقفلت المناقصة بعد فتحها من جديد وأُبرم عقد مع دار طباعة أجنبية.

٩ - وأحرز تقدم قليل في إنشاء مفوضية استفتاء أبيي. وواصل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، برئاسة ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا السابق، تيسير المناقشة المتعلقة بأبيي على مستوى الرئاسة، ولكن المحادثات ما زالت غير حاسمة إلى الآن.

١٠ - وأدى عدم الوضوح بشأن إجراء استفتاء أبيي إلى بعض التوترات على أرض الواقع. ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر، تجمع أكثر من ٠٠٠ ٣ من سكان أبيي حول موقع فريق بعثة الأمم المتحدة في السودان واحتجوا على بيان أدلى به الرئيس عمر البشير خلال انعقاد مجلس الشورى في ٢ كانون الأول/ديسمبر، صرح فيه بأن حزب المؤتمر الوطني لن يسمح بتسوية في أبيي دون ضمان مشاركة قبيلة المسيرية.

١١ - ومع اقتراب الاستفتاء، بُذلت جهود لإشراك الأحزاب السياسية الجنوبية في الحوار. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مؤتمر كل الأحزاب السياسية في جنوب السودان في جوبا، بمشاركة ٢٤ حزبا سياسيا، بما في ذلك حزب المؤتمر الوطني. وأكد الأطراف التزامهم بالسلام والمصالحة والتحول الديمقراطي في جنوب السودان، واتفقوا على الالتزام بمدونة لقواعد السلوك للاستفتاءات والمشورة الشعبية. وفيما يتعلق بترتيبات ما بعد الاستفتاء، وافقت الأطراف الجنوبية على إنشاء لجنة قومية لمراجعة الدستور وعقد مؤتمر دستوري لجميع الأحزاب لاعتماد دستور جديد في حالة انفصال جنوب السودان. والتزم المشاركون أيضا بأن يحافظ جنوب السودان على علاقات جيدة مع شمال السودان.

١٢ - وفي محاولة أخرى لتحقيق المصالحة السياسية في جنوب السودان، عفا سلفاكير نائب الرئيس، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عن ثلاثة من القادة الذين تمردوا على الحركة الشعبية لتحرير السودان. وأعربت حكومة جنوب السودان عن ثقتها بأنه ستجري بلورة شروط العفو فيما يتعلق بأحد أولئك الثلاثة وهو اللواء تانغينيا، وهو لواء في القوات المسلحة السودانية تشكل الميليشيا التابعة له سابقا عنصرا من الوحدة المتكاملة المشتركة في ملكال (ولاية أعالي النيل) وصدر أمر بإلقاء القبض عليه في جنوب السودان فيما يتعلق بأعمال العنف التي جرت في ملكال في عام ٢٠٠٦، كما أعربت عن ثقتها بأن قواته ستدمج في الحركة الشعبية لتحرير السودان في المستقبل القريب. وما زالت المفاوضات جارية

مع القائدين المتمردين الآخرين اللذين قاتلا الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠. وبعد صدور العفو، لم تقع أي حوادث كبرى ضلع فيها أي قائد عسكري في جنوب السودان.

١٣ - ودعما للترتيبات الأمنية للاستفتاء الذي اتخذها حكومة جنوب السودان، تشارك بعثة الأمم المتحدة في السودان في رئاسة اللجنة الأمنية العليا للاستفتاء وتقديم المساعدة لأمانتها. وتقوم هذه اللجنة، المؤلفة من ممثلي جميع المؤسسات المشاركة في توفير الأمن للاستفتاء، بدور مهم في جمع المعلومات من المؤسسات الأمنية وتحليل البيانات من أجل عملية اتخاذ القرارات التنفيذية. وتتسم هذه القدرة بأهمية حاسمة للحفاظ على الأمن، أثناء فترة الاستفتاء وفي المستقبل على السواء.

التفاوض على ترتيبات ما بعد الاستفتاء

١٤ - في ختام المحادثات المتعلقة بأبيي التي جرت في أديس أبابا في الفترة من ٤ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، والتي قامت فيها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بدور الوساطة، وافق طرفا اتفاق السلام الشامل على إجراء جولة ثانية من المحادثات، يقوم بتيسيرها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، لمناقشة جميع المسائل المعلقة وترتيبات ما بعد الاستفتاء. وعملت بعثة الأمم المتحدة في السودان بشكل وثيق مع الفريق والجهات المعنية الأخرى لدعم جهود الوساطة. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الفريق جلسة عامة لكبار ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني في الخرطوم وقدم لهم مشروع ''إطار تسوية المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل والعلاقات بين شمال السودان وجنوبه في المستقبل''. وشمل مشروع الإطار أحكاما تنص على بدء ترسيم الحدود على الفور، والحفاظ على ''حدود مرنة'' لإتاحة النشاط والتفاعل اقتصاديا واجتماعيا، والامتناع عن تغيير جنسية أي مواطن سوداني أو وضع مواطنته خلال الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل.

١٥ - وخلال المحادثات التي يسرها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ والتي عقدت في الفترة من ٧ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد الطرفان من جديد التزامهما ''بالعمل على نجاح إجراء استفتاء جنوب السودان'' وتعهدا باحترام نتائجه، ولكنهما لم يتوصلا إلى اتفاق بشأن أبيي أو المواطنة. وأُجلت المفاوضات المتعلقة بأبيي ويتوقع أن تستمر على مستوى الرئاسة. واتفق الطرفان على مواصلة المناقشات المتعلقة بالمسائل الأخرى ولكنهما لم يجريا تلك المناقشات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٦ - وعقد عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استضاف الاتحاد الأفريقي المنتدى الاستشاري السوداني في أديس أبابا. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مؤتمر قمتها الاستثنائي السادس عشر لرؤساء الدول والحكومات بشأن السودان. وحضر كلتا المناسبتين وفدان رفيعا المستوى من الطرفين. وفي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، حضر ممثلو الحكومة السودانية والأوساط الأكاديمية الدولية والوطنية وخبراء آخرون ندوة في الخرطوم، اشتركت في عقدها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة في السودان فيما يتعلق بالجوانب التقنية والقانونية للمواطنة في مرحلة ما بعد الاستفتاء.

ترسيم الحدود

١٧ - خلال المفاوضات التي يسرها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ في الفترة من ٧ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، حدد الطرفان خمس مناطق متنازع عليها على طول الخط الحدودي ١-١-٥٦، واتفقا على البدء فورا في تعليم الحدود ماديا في مناطق أخرى، بمساعدة تقنية ولوجستية من بعثة الأمم المتحدة في السودان.

١٨ - وتقوم المجتمعات المحلية المقيمة في المنطقة الحدودية باستكشاف ترتيبات عبور الحدود في مرحلة ما بعد الاستفتاء. ودعت حلقة عمل دامت ثلاثة أيام عقدت في الدمازين خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر بحضور ممثلين من ولايات جنوب كردفان وأعالي النيل والنيل الأبيض والنيل الأزرق إلى إنشاء قوة شرطة مشتركة ومحاكم إدارة أهلية مشتركة، وعقد اجتماعات منتظمة للجان الحدود المشتركة على مستوى الولايات، وفرض ضرائب ورسوم جمركية موحدة على طول الحدود.

أبيي

١٩ - ظلت الحالة متقلبة في منطقة أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تصاعد التوتر بين سكان دينكا نقوك والبدو من قبيلة المسيرية. وبالإضافة إلى بدء الهجرة الموسمية لقبيلة المسيرية، فإن الجهود المنظمة الرامية إلى تشجيع عودة قبيلة دينكا نقوك إلى المنطقة زادت من توتر الحالة. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، اتهم الجيش الشعبي لتحرير السودان ميليشيات المسيرية المدعومة من حزب المؤتمر الوطني بنصب كمين لقواته في بانتيو، في ولاية الوحدة، مما أسفر عن مقتل ١٠ جنود وإصابة اثنين من المدنيين وسرقة أسلحة.

٢٠ - وبدأت الهجرة السنوية لماشية قبيلة المسيرية عبر منطقة أبيي دون عقد المؤتمرات الثنائية التي عادة ما تعقد بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية قبل موسم الهجرة. وهذه المؤتمرات ضرورية لوضع القواعد الأساسية للعلاقات القبلية خلال الهجرة، ولكن المأزق المتعلق باستفتاء أبيي أدى فعليا إلى عرقلة الجهود الرامية إلى عقد هذه اللقاءات في عام ٢٠١٠.

٢١ - ورغم هذه التحديات، بذلت بعثة الأمم المتحدة في السودان ووكالات الأمم المتحدة جهودا للتخفيف من حدة التوترات بين القبيلتين، فشجعت على عقد المؤتمرات المتعلقة بالهجرة قبل حدوث حالات نقص المياه والمراعي. كما عززت البعثة وجودها العسكري في الميدان، فأعادت نشر قوات إضافية بحجم السرية في أبيي، وكثفت أنشطتها في مجال الرصد والتحقق لمنع أي تصعيد للعنف وأي انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار.

المشورة الشعبية

٢٢ - في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الرئاسة النتائج الرسمية للتعداد التكميلي لجنوب كردفان الذي يفيد بأن ٢٦٨ ٥٠٨ ٢ شخصا يقيمون حاليا في جنوب كردفان. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أيدت اللجنة العليا للانتخابات في الولاية رسم الدوائر الانتخابية والجغرافية وأصدرته. ومن المتوقع أن ينشر الإصدار النهائي لتحديد الدوائر الانتخابية في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٢٣ - ووفقا للمفوضية القومية للانتخابات، ستعقد انتخابات المجلس التشريعي لجنوب كردفان في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، وسيعلن عن النتائج في موعد أقصاه ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١. ومن المتوقع أن تبدأ عملية تسجيل الناخبين في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٢٤ - ورغم التأخر في إجراء الانتخابات، فإن الاستعدادات التقنية للمشورة الشعبية في جنوب كردفان تعطي شكلا لهذه العملية. وأنجزت المرحلة الأولى من حملة التوعية التي قادتها اللجنة التقنية للمشورة الشعبية التابعة للولاية، في تشرين الأول/أكتوبر؛ ولأغراض التوعية، نُظمت حلقات عمل في ١٩ بلدية بمشاركة حوالي ٠٠٠ ٤ شخص. وسعيا إلى جعل عملية المشورة الشعبية شاملة قدر الإمكان، أصدر المحافظ مرسوما في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لإعادة تشكيل اللجنة التحضيرية التي سيشترك في رئاستها المحافظ (حزب المؤتمر الوطني) ونائبه (الحركة الشعبية لتحرير السودان)، ولتشمل طائفة واسعة من ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

٢٥ - وفي ولاية النيل الأزرق، أنشأ المجلس التشريعي للولاية اللجنة البرلمانية للمشورة الشعبية في ١٨ أيلول/سبتمبر وهي مطالبة بموجب القانون بوضع تقريرها في صيغته النهائية بحلول ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقسمت اللجنة إلى أربع لجان فرعية تتناول المسائل الدستورية والسياسية والاقتصادية والإدارية. وأعربت اللجنة باستمرار عن قلقها إزاء نقص التمويل من ميزانية الولاية، مما يعوق عملها في مجال جمع الآراء وتنظيم جلسات الاستماع العامة. وقدمت اللجنة مؤخرا طلبا إلى المجلس التشريعي للولاية لتأجيل موعد تقديم تقريرها النهائي. وقام ممثلي الخاص بزيارة الدمازين في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر وناقش مع المحافظ سبل المضي قدما في المشورة الشعبية من أجل تفادي وقوع أي أزمة سياسية أو أمنية متصلة بالتأخيرات والشكوك المحيطة بهذه العملية.

تقاسم الثروة

٢٦ - وفقا لوحدة البترول التابعة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في حكومة جنوب السودان، حولت الحكومة الوطنية ٥٢٢,٥٣ مليون دولار من إيرادات النفط إلى حكومة جنوب السودان في الربع الثالث من عام ٢٠١٠، مما أسفر عن مجموع تراكمي يبلغ ١,٨٢ بليون دولار ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٢٧ - وما زالت حكومة السودان تحول حصص إيرادات النفط إلى الولايات المنتجة للنفط. ووفقا لوزارة المالية والاقتصاد الوطني، تلقت ولاية الوحدة حوالي ٤٦ مليون جنيه سوداني (ما يعادل ١٨,٠٤ مليون دولار)، وتلقت ولاية أعالي النيل ٩١,٧ مليون جنيه سوداني (٣٦ مليون دولار)، وتلقت ولاية جنوب كردفان ٣٢,٢ مليون جنيه سوداني (١٢,٦٣ مليون دولار). ووفقا لبروتوكول أبيي، يحق للسكان المحليين المنتمين لقبيلتي دينكا نقوك والمسيرية الحصول على ما مجموعه حوالي ٢,٢ مليون جنيه سوداني (٠٠٠ ٨٦٠ دولار) خلال الفترة نفسها.

اتفاق سلام شرق السودان

٢٨ - ظلت الحالة السياسية والأمنية في شرق السودان مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال استيعاب ممثلي شرق السودان في الخدمة المدنية الوطنية يشهد تأخيرات ملحوظة. وظل الموقعون على اتفاق سلام شرق السودان يشاركون مشاركة كاملة مع حكومة السودان في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الجهات المانحة لشرق السودان الذي استضافته الكويت يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وحضر هذه المناسبة ٤٢ بلدا وحوالي ٢٠٠ صندوق ومنظمة وشركة تعهدت مجتمعة بالتبرع بما مجموعه

٣,٥٥ بلايين دولار لاستخدامها في تمويل ١٧٧ مشروعا إنمائيا في ولايات كسلا والقضارف والبحر الأحمر.

عملية سلام دارفور

٢٩ - اختتمت لجنتا التفاوض التابعتان لحكومة السودان وحركة التحرير والعدالة أعمالهما في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر بشأن تقاسم السلطة والثروة والحقوق في الأراضي والتعويضات وعودة النازحين واللاجئين والترتيبات الأمنية والمساءلة والمصالحة. ومنذ ذلك الحين، عمل فريق الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع الطرفين على انفراد، فشجعهما على اتخاذ مواقف توفيقية تعالج مصالح جميع الأطراف والجهات المعنية. ويتشاور فريق الوساطة حاليا مع جميع الأطراف، وكذلك مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

٣٠ - وما زال كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور يشجع حركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد وحركة العدل والمساواة على تأييد عملية سلام الدوحة والمشاركة فيها.

ثالثا - التطورات الأمنية

٣١ - مع أن البيئة الأمنية في جنوب السودان تحسنت كثيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن من المحتمل أن تظل الحالة متقلبة.

٣٢ - فطوال تشرين الأول/أكتوبر، تبادلت القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان ادعاءات متعلقة بشن غارات عابرة للحدود وتعزيز القوات العسكرية بشكل استفزازي. ولاحظت البعثة بعض التعديلات الطفيفة التي أدخلت على نشر قوات كلا الجانبين على طول الحدود، ولكنها لم تؤكد أي تعزيز مهم للقوات. وعرقل جهود البعثة الرامية إلى التحقق من تلك الأنباء تعذر الوصول إلى المواقع الرئيسية في جنوب دارفور ومنطقة كردفان الغربية السابقة وولاية النيل الأبيض وولاية سنار الواقعة خارج نطاق منطقة وقف إطلاق النار. وكلفت الرئاسة مجلس الدفاع المشترك بإجراء تحقيق في تعزيز القوات العسكرية. وقُدمت نتائج التحقيق إلى الاجتماع العادي للمجلس، المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي استُبعد فيه وجود تعزيزات عسكرية إضافية كبيرة وأعمال تحضيرية للحرب.

٣٣ - وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، ادعى الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن القوات المسلحة السودانية احتلت موقعين في ولاية أعالي النيل؛ وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، تبادلت القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان إطلاق النار على الحدود

بين ولايتي أعالي النيل وسنار مما أدى إلى إصابة جندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان. ووقع الاشتباك على ما يبدو نتيجة الخطا في تفسير للحدود من الجانبين. وحال تدخل بعثة الأمم المتحدة في السودان في الوقت المناسب دون تصعيد الموقف.

٣٤ - وفي ١٢ و ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قصفت طائرات القوات المسلحة السودانية عدة أهداف في منطقة متنازع عليها تقع على حدود جنوب دارفور وشمال بحر الغزال. وفر حوالي ٢ ٥٠٠ مدني من الهجمات التي أسفرت عن إصابة ما لا يقل عن أربعة جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان وأدت إلى مقتل طفل واحد. وزعمت القوات المسلحة السودانية أنها كانت تستهدف قوات حركة العدل والمساواة. غير أن البعثة لم تتمكن من التحقق من وجود حركة العدل والمساواة في المنطقة. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اتهم حزب المؤتمر الوطني الحركة الشعبية لتحرير السودان بإيواء جماعات متمردة من دارفور في الجنوب، محذرا من أنه سينظر إلى هذه الأعمال بمثابة ''إعلان حرب''. ونفى قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان هذه الادعاءات، وأشاروا إلى أن وجود أي متمردين في الجنوب ليس بناء على دعوة منهم. غير أنهم ذكروا أنهم عالجوا جنودا جرحى من حركة العدل والمساواة، بروح القانون الإنساني الدولي. وقد نوقشت تلك الحوادث، وغيرها من الشواغل الأمنية والعسكرية، على نحو بناء في اجتماع لمجلس الدفاع المشترك عقد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر في جوبا، مما ساهم في تخفيف حدة التوترات.

٣٥ - وفي وقت لاحق، في ٦ و ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر، قصفت طائرات القوات المسلحة السودانية منطقة تمساحة في ولاية غرب بحر الغزال. ولم يبلغ عن وقوع خسائر بسبب هذا القصف الذي لم يستهدف مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأكد اجتماع اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار المعقود في ١٥ كانون الأول/ديسمبر في جوبا عمليات القصف، وسجلها كانتهاك لاتفاق السلام الشامل، وقرر إحالة المسألة إلى اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار. وإني أحث الطرفين على بذل أقصى جهودهما للامتناع عن القيام بأي عمل عسكري مماثل من جانب واحد في المستقبل، مما قد يؤدي إلى تصعيد خطير وإلى تعريض السلام وأمن الاستفتاء للخطر.

٣٦ - وفي منطقة أبيي، تحققت البعثة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من وجود حوالي ٦٠٠ فرد من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في انتهاك لاتفاق السلام الشامل. وزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان أن جنوده نُشروا لتعزيز الأمن في أبيي قبل عمليات هجرة المسيرية. وبعد تدخل البعثة من خلال اللجنة العسكرية المحلية المشتركة في المنطقة، وافق

الجيش الشعبي لتحرير السودان على سحب قواته وشرع في القيام بذلك في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٧ - ويبدو أن الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان آخذة في الانخفاض، وليس هناك أي دليل على الوجود الدائم لقوات جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان. إلا أن جيش الرب للمقاومة لا يزال يشكل تهديدا أمنيا لسكان جنوب السودان الذين يعيشون في المناطق المتاخمة لولايتي غرب بحر الغزال وغرب الاستوائية. ويقدر أن ١٦ شخصا على الأقل قتلوا نتيجة لهجمات جيش الرب للمقاومة في عام ٢٠١٠.

إعادة نشر القوات

٣٨ - مع أن القوات المسلحة السودانية أعادت نشر قواتها من جنوب السودان، فإن معدلات إعادة النشر تبلغ ٣٧,٧٠ في المائة من قوام معلن يبلغ ٨٥٢ ٦٠ فردا، على نحو ما جرى التحقق منه في اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وقد أحرز تقدم في إعادة نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من جبال النوبة إلى البحيرة البيضاء جاو ودوار. أما في دوار، فلم يتأكد وجود سوى ٧٥٢ فردا من أفراد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان البالغ عددهم ٧٠٠ ٢ فرد.

الوحدات المتكاملة المشتركة

٣٩ - ظل حجم الوحدات المتكاملة المشتركة دون تغيير منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بنسبة ٨٣ في المائة من القوام المأذون به (٦٣٩ ٣٩). ويناقش الطرفان خطط إدارة الوحدات المتكاملة المشتركة في مرحلة ما بعد الاستفتاء، لكل من سيناريو الانفصال وسيناريو الوحدة.

٤٠ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، وقع الطرفان اتفاقا إطاريا بشأن الترتيبات الأمنية الخاصة بحقول النفط والمنشآت الواقعة جنوب خط الحدود الحالية. وينص الاتفاق على أن تواصل الوحدات المتكاملة المشتركة تأمين المحيط الخارجي للمنشآت النفطية إلى غاية ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، بينما تتولى قوات الأمن التابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني وجهاز شرطة جنوب السودان حماية الدائرة الداخلية.

نشر القوات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في السودان

٤١ - بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد الأفراد الذين قام العنصر العسكري للبعثة بنشرهم ٧٤٥ ٩ فرداً من قوامه العسكري المأذون به والبالغ ٠٠٠ ١٠ فرد: ٤٦٦ مراقباً عسكرياً و ١٩٨ ضابط أركان و ٠٨١ ٩ جندياً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير،

انسحبت وحدة الطيران الهندية التي تتألف من ست طائرات عمودية للخدمات من البعثة، في حين نقلت أربع طائرات عمودية روسية للخدمات من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان. ووصلت الطائرات العمودية الروسية وأطقمها إلى جوبا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر.

٤٢ - وكما يدرك مجلس الأمن، تنظر الأمم المتحدة حالياً في الخيارات المتاحة من أجل زيادة قوات الأمم المتحدة في السودان منعاً لحدوث أي تدهور في الحالة الأمنية بعد الاستفتاء، وتعزيز قدرة بعثة الأمم المتحدة في السودان على رصد الانتهاكات المحتملة لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين في جميع أنحاء منطقة البعثة. وحتى الآن، لم يصدر عن الطرفين موافقة رسمية بهذا الشأن.

٤٣ - وفي غضون ذلك، عززت البعثة وجودها في المناطق الساخنة باستخدام قوتها الحالية، من خلال إعادة نشر قوات إضافية بحجم السرية في أبيي وجنوب كردفان، وإقامة موقع لفريق جديد بالقرب من الحدود بين ولايتي أعالي النيل والنيل الأبيض. وجرت تقوية مركز العمليات المشتركة المتكاملة في الخرطوم ومركز العمليات الإقليمية في جوبا بغية تعزيز جمع المعلومات والتحليل في الوقت الحقيقي في جميع أنحاء منطقة البعثة ودعم أنشطة منع نشوب النزاعات والاستجابة سريعاً للأزمات على الصعيد السياسي والعسكري والإنساني.

القيود على حرية التنقل

٤٤ - ما زالت القيود المفروضة على حرية التنقل تمثل تحدياً أمام عمليات البعثة. وأدَّى تصاعد التوتر في المنطقة الحدودية إلى وقوع عدد من الحوادث حيث أوقفت قوات الأمن القوافل اللوجستية التابعة للأمم المتحدة. وفي أبرز حادث يُذكر في الفترة ما بين ١٦ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أُوقفت قافلة تابعة للبعثة في طريقها من الأُبيِّض إلى واو مراراً عند نقاط التفتيش في ولاية واراب من جانب كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الأمن والمخابرات الوطني. وفي بعض تلك الحالات، تعرض السائقون للاعتداء الجسدي أو لسرقة أمتعتهم الشخصية من جانب جنود الجيش الشعبي.

٤٥ - وتنشأ غالبية هذه الحوادث عن سوء الانضباط أو سوء الاتصالات داخل الجيش الشعبي. واتخذت البعثة خطوات للتعامل مع مسألة القيود المفروضة على حرية التنقل عبر تسهيل المحادثات مع قادة القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي. وتلقت البعثة تطمينات وبياناً خطياً صادراً عن مقر الجيش الشعبي يتضمن تصريحاً شاملاً لجميع تنقلات قوة البعثة عبر أنحاء الولايات العشر بجنوب السودان. وأسهم هذا الإجراء الجديد للجيش الشعبي إلى حد كبير، في الحد من القيود المفروضة في جنوب السودان.

شرطة البعثة

٤٦ - يضم عنصر الشرطة ٦٦٢ مستشاراً من القوام المأذون به البالغ مجموعه ٧١٥ فرداً. وتواصل شرطة البعثة تقديم التدريب لجهاز شرطة جنوب السودان بشأن أمن الاستفتاء والمساعدة في إعداد الخطط الأمنية لعملية الاستفتاء. وحتى الآن، درَّبت شرطة البعثة ٨٤٠ ٢٥ عنصراً في جهاز الشرطة المذكور منهم ٢٥٤ ٢ امرأة على الواجبات الأمنية للاستفتاء، وتم ذلك في مناسبات عدة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدَّمت شرطة البعثة التدريب إلى ٤٤٨ ١ عنصراً من عناصر وحدات الشرطة المشكَّلة من أجل تعزيز ردود جهاز شرطة جنوب السودان على هذه السيناريوهات، مع التركيز بوجه خاص على حماية المدنيين وإعداد استجابة ملائمة لمحاولات الإخلال بالقانون والنظام.

٤٧ - ويشترك أفراد شرطة البعثة في موقع واحد مع مفوَّضي جهاز شرطة جنوب السودان عبر أنحاء الولايات الجنوبية العشر بهدف كفالة تقديم المشورة والدعم التقني لجهاز الشرطة المذكور. وتواصل البعثة المشاركة في رئاسة اجتماعات اللجنة العليا المعنيَّة بأمن الاستفتاء في جنوب السودان، كما أنها عنصر أساسي في لجان الولايات المعنيَّة بأمن الاستفتاء. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت شرطة البعثة الدعم من أجل وضع خطة استراتيجية تمتد على ثلاث سنوات لجهاز شرطة جنوب السودان، وقد وافق عليها وزير الداخلية مؤخراً.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٨ - اكتسب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج زخما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع نجاح إنجاز عملية التسريح في أويل في ولاية شمال بحر الغزال، التي أسفرت عن تسريح ٨٤٤ ٢ مقاتلاً سابقاً خلال فترة ثلاثة أشهر. وأُطلقت في وقت لاحق ثلاث عمليات تسريح أخرى في الخرطوم، وكادوقلي بولاية جنوب كردفان، وتوريت بولاية شرق الاستوائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُرح ما مجموعه ٨٨٥ ٤ مقاتلاً سابقاً بمن فيهم ٨٣٣ ١ امرأة. وبحلول ١ كانون الأول/ديسمبر، كان برنامج السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد سرَّح ٦٩٣ ٣٣ مقاتلاً سابقاً، و ٦٧٨ ٢٣ مقاتلاً سابقاً في الشمال، و ٠١٥ ١٠ مقاتلاً سابقاً في الجنوب، بمن فيهم ٢٥٨ ٦ امرأة.

٤٩ - ورغم التقدم الكبير المحرز، ما زال عنصر إعادة الإدماج متلكئاً بسبب النقص في الأموال التي تعهد المانحون بتقديمها. وفي شمال السودان، يحتاج البرنامج إلى ٧,٨٥ ملايين دولار إضافية من الأموال الخارجة عن الميزانية للتمكن من تقديم الدعم لإعادة الإدماج وإتمام تقديم المساعدة لجميع المقاتلين السابقين المسرَّحين. وما لم يتم الوفاء بالتعهدات التي

لم تسدَّد، سيظل البرنامج يعاني من اتساع الفجوة بين التسريح وإعادة الإدماج، وسيفتقر إلى الأموال الكافية لتنفيذ أنشطته في عام ٢٠١١.

٥٠ - وأجري أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استعراض مستقل للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بناء على طلب البرنامج الإنمائي، وبالتشاور مع البعثة والجهات المانحة الرئيسية والمفوضيتين المعنيتين بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال وجنوب السودان. وركز الاستعراض على معايير التخطيط للبرنامج وعلى كيفية تحسينه. وقدمت النتائج الأولية للاستعراض وتوصياته إلى الأمم المتحدة والجهات المانحة والمفوضيتين في الخرطوم في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ويتوقع صدور التقرير النهائي قريبا.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام بإزالة الألغام في مساحة تبلغ ٦٥٥ ٢٦٨ ١ متراً مربعاً من الأراضي، وتدمير ٧٤٣ ٤ لغماً مضاداً للأفراد، و ٥٣٩ لغماً مضاداً للدبابات، و ٠٢٢ ٣٥٥ قطعة من الأسلحة الصغيرة والذخائر، و ٩٩٧ ١٤ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، وفتح طرقاً تمتد على ٢٠٩ كيلومترات، ووفَّر التوعية بمخاطر الألغام إلى ٩٨٠ ٤١ شخصاً في المناطق المتأثرة، بمن فيهم النازحون المقيمون في المخيمات. ومما يبعث على الأسى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توفي أحد المتعاقدين مع الأمم المتحدة لإزالة الألغام في كبويتا أثناء محاولته تدمير لغم في الموقع.

رابعاً - حماية المدنيين

٥٢ - مع أن السلطات السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها، فقد ضاعفت البعثة أنشطتها في مجال الحماية عبر تنظيم دوريات مدنية - عسكرية مشتركة والقيام بمبادرات ترمي إلى تعزيز المصالحة على المستوى المحلي. ويتمثل الهدف العام لاستراتيجية البعثة في مجال الحماية في ما يلي: (أ) منع العنف ضد السكان المدنيين في منطقة البعثة والحد منه ووقفه عند الاقتضاء؛ (ب) كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات السكانية الضعيفة؛ (ج) مساعدة كل من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان على تحمل مسؤوليتهما الرئيسية في مجال حماية السكان المدنيين.

٥٣ - ويقتضي تنفيذ هذه الاستراتيجية أن تتمكن البعثة من تحديد المجتمعات الضعيفة والأفراد الضعفاء قبل نشوب المنازعات أو تصعيدها. ومن المهم كذلك كفالة مسؤولية الدولة على جميع المستويات - المحلي والإقليمي والوطني - بهدف معالجة هذه الشواغل عبر الحوار وبالتشاور مع تلك المجتمعات. وعلى ضوء ذلك، عملت البعثة على تطبيق لامركزية

أنشطتها في مجال الحماية على مستوى الولاية والإقليم، تحت الإشراف المباشر لممثلي الخاص الذي يواصل إشراك الحكومة على أعلى المستويات.

٥٤ - وواصلت المجموعة المعنيَّة بالحماية في جنوب السودان، التي يشارك في رئاستها كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس اللاجئين النرويجي، توجيه أنشطة الحماية الإنسانية بمشاركة البعثة، وباتت قائمة الآن في سائر الولايات العشر بجنوب السودان. وقدَّمت هذه المجموعة الدعم لتدخلات الحماية في مناطق رئيسية، بما فيها محلية أنزارا في ولاية غرب الاستوائية ومحلية بيبور في ولاية جونقلي. كما أُجريت تقييمات سريعة للاحتياجات عبر أنحاء جنوب السودان.

٥٥ - وفي عدد من المناطق الواقعة في ولاية غرب الاستوائية والتي كانت مسرحاً لهجمات شنَّها جيش الرب للمقاومة، تقدِّم البعثة بانتظام حراسة عسكرية للجهات الفاعلة في المجال الإنساني وتخطط لنشر قاعدة عمليات مؤقتة في طمبرة إلى جانب القاعدة الحالية في إيزو.

حماية الأطفال

٥٦ - تواصل البعثة جهودها لتأمين الإفراج عن جميع الجنود الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان. ورغم انقضاء فترة خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والجيش الشعبي لتسريح الأطفال في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ظلَّ الجيش الشعبي ملتزماً بالتنفيذ الكامل لخطة العمل من أجل الإفراج عن الأطفال داخل صفوفه وتسريحهم.

٥٧ - وقدَّمت البعثة دعمها لتحديد هوية ٢٨ صبياً مرتبطين بفرقتين عسكريتين للجيش الشعبي والإفراج عنهم. وتتواصل حالياً حملة للتوعية بخطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والجيش الشعبي وبقانون الطفل لعام ٢٠٠٨ في جنوب السودان وأُجريت بهذا الخصوص دورة تدريبية للمدرِّبين شملت أكثر من ١٠٠ ضابط في الجيش الشعبي. وسيكون هؤلاء الضباط مسؤولين عن التدريب التكميلي لأكثر من ٠٠٠ ٣ جندي على معايير حماية الطفل الواجبة التطبيق على الجيش.

٥٨ - وقدَّمت وزارة التنمية الاجتماعية لجنوب السودان، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، المساعدة إلى ثمانية وخمسين طفلاً من السودان والكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى (٣٩ فتاة و ١٩ صبياً) فرّوا من صفوف جيش الرب للمقاومة.

خامساً – الحالة الإنسانية والإنعاش والعودة

التطورات الإنسانية

٥٩ – ما زالت الحالة الإنسانية في جنوب السودان هشة بسبب التوترات القائمة في المناطق الحدودية وبين القبائل، فضلاً عن آثار الفيضانات الموسمية. وبحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير عن مقتل ٣٤٥ شخصاً على الأقل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ نتيجةً للقتال بين القبائل، والهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة، والقصف الجوي على طول الحدود بين ولايتي جنوب دارفور وشمال بحر الغزال. وبالإضافة إلى التشريد المتصل بالنزاع الدائر، تأثر ما لا يقل عن ١٤٠ ٠٠٠ شخص بالفيضانات الموسمية.

٦٠ – وفي حين يُتوقع أن تكون مواسم الحصاد جيدة في ٦ من الولايات العشر في جنوب السودان، ما زال الأمن الغذائي غير مستقر، ولا سيما في منطقة بحر الغزال الكبرى وولاية جونقلي حيث مئات آلاف الأشخاص معرَّضون للخطر. وفي ٦ ولايات بجنوب السودان، تتجاوز معدلات سوء التغذية عتبة الطوارئ التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تم التعرف على عدة حالات لسوء التغذية الحاد بين العائدين من شمال السودان.

٦١ – ويُعد الفريق القطري للعمل الإنساني حالياً خطة طوارئ للتخفيف من حدة أي أزمة إنسانية قد تنشب خلال الفترة المتبقية لاتفاق السلام الشامل. وتُبذل الجهود من أجل توفير الإمدادات الإنسانية لإنقاذ الحياة في أكثر من ١٢٠ موقعاً رئيسياً في سائر أنحاء البلد قبل بدء عملية الاستفتاء.

٦٢ – وتمس الحاجة إلى مزيد من التمويل لإتاحة التخطيط بكفاءة للطوارئ الإنسانية والتحضير الكافي لسيناريوهات الحالات الحرجة. وحالياً، تبلغ احتياجات التمويل للمستوى المطلوب من التأهب للطوارئ قبل نهاية عام ٢٠١٠، للبلد بأسره ٤٢ مليون دولار.

الإنعاش والتنمية

٦٣ – وضعت حكومة جنوب السودان إطاراً للمهام الأساسية للحكم، بدعم من الأمم المتحدة عن طريق البرنامج الإنمائي. وقُدمت خطة عمل مفصلة في بروكسل يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في إطار مائدة جوبا المستديرة التي نظمتها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. وتحدد الخطة الإجراءات الرئيسية للحفاظ على ١٩ مهمة أساسية في المجالات التالية: القيادة التنفيذية، والإدارة العامة، والإدارة الائتمانية، وإدارة الموارد الطبيعية، وسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن بحلول نهاية الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل.

٦٤ - وتعمل وكالات الأمم المتحدة على التعجيل برفع مستوى الدعم من أجل بناء قدرات حكومة جنوب السودان. وفي إطار برنامج تعزيز القدرات التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، الذي يُديره البرنامج الإنمائي لدعم وزارة العمل والخدمة العامة، سيعمل ٢٠٠ من موظفي الخدمة المدنية من بلدان ''إيغاد'' في الوزارت وفقاً لتدابير التوأمة مع المسؤولين في جنوب السودان، وذلك لكفالة نقل المهارات وتنمية القدرات. كما نشرَ البرنامج الإنمائي ما يقرب من ١٠٠ أخصائي في جميع أنحاء الولايات العشر بجنوب السودان لمساعدة الحكومة المحلية على معالجة الثغرات القائمة على مستوى القدرات، سواء في الميزنة أو الشؤون القانونية أو أنشطة الشرطة أو التخطيط الحضري والاتصالات. كما تعمل حكومة جنوب السودان، بدعم من الشركاء الدوليين، على وضع خطة للحد من الفقر وتعزيز النمو في الأجل المتوسط، سيتم استخدامها لتحديد أولويات الإنفاق الحكومي وتوجيه مساعدات المانحين من عام ٢٠١١ لغاية عام ٢٠١٣.

٦٥ - ويواصل البرنامج الإنمائي تقديم التوجيه التقني الحاسم والدعم لتنمية القدرات إلى الهيئة المعيَّنة لبناء السلام والتابعة لحكومة جنوب كردفان، وتُدعى آلية التصالح والتعايش السلمي. وأتمَّ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام مرحلة التقييم، بتحديد المواقع والنزاعات لإجراء التدخلات الأولية في ولايتي جنوب كردفان وواراب.

العودة وإعادة الإدماج

٦٦ - بدأ عدد العائدين من تلقاء نفسهم إلى جنوب السودان من النازحين يتزايد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وشوهد أكثر من ٠٠٠ ٨ شخص من العائدين (ما يناهز ثلاثة أضعاف متوسط الأرقام الشهرية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر بالسنوات السابقة) يعبرون من تلقاء أنفسهم مروراً بمدينة كوستي التي تُعتبر عموماً بوَّابة بين شمال وجنوب السودان.

٦٧ - وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت حكومة جنوب السودان مبادرة لتعجيل عودة الجنوبيين المقيمين في شمال السودان. وأُعيد في سياق الإجراءات التي تنظمها الدولة ما يقدَّر بـ ٠٠٠ ٢٧ شخص إلى مناطقهم الأصلية. ويتركز أغلب هؤلاء العائدين في ولاية الوحدة (٠٠٠ ١٩ شخص) ومنطقة أبيي، علماً بأن أغلبية العائدين يتجمَّعون في مواقع على طول خط الحدود الذي جرى ترسيمه جزئياً عام ١٩٥٦. وتفيد تقديرات حكومة جنوب السودان بأن ما قد يصل إلى ٠٠٠ ١٥٠ شخص سيعودون من شمال السودان بحلول نهاية آذار/مارس.

٦٨ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، نظمت إدارة منطقة أبيي عودة ما يقرب من ٩ ٣٠٠ شخص ينتمون إلى قبيلة دينكا - نقوك إلى أبيي، من الخرطوم والولايات الشمالية الأخرى. وقامت بعثة الأمم المتحدة ببناء مركز لاستقبال العائدين في دكورا، التي تبعد ما يقرب من عشرة كيلومترات إلى الشمال من بلدة أبيي. وقام برنامج الأغذية العالمي بتزويد جميع العائدين بحصص إعاشة غذائية لمدة ثلاثة أشهر، بينما قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المواد الأساسية غير الغذائية.

٦٩ - وقد تمكنت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية حتى الآن من الاستجابة بشكل كاف لعمليات العودة. ويجري تقديم المساعدة الطارئة بواسطة وكالات المساعدة الإنسانية للعائدين الذين تقطعت بهم السبل، بالإضافة إلى مجموعات السكان في مجتمعات العائدين المحلية من خلال قطاع عمليات العودة الطارئة المنشأ حديثا. كما تقوم حكومة السودان بدعم من الشركاء بإنشاء إطار لدعم العودة الكريمة والمنظمة للنازحين وإعادة إدماجهم، على نحو يلتزم بالمبادئ الإنسانية.

سادساً - الحكم الرشيد وحقوق الإنسان

سيادة القانون

٧٠ - في شمال السودان، واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان تقييم حالة السجون وأنشطة بناء القدرات، مع التركيز بوجه خاص على ثلاثة مجالات انتقالية. وفي جنوب السودان، أجريت سبع دورات تدريبية لفائدة ١٥١ من ضباط السجون، من بينهم ٢٧ من الإناث في جهاز سجون جنوب السودان، عن إدارة الحوادث الخطيرة، والإدارة الزراعية، والاتصال مع المحاكم، والصحة، وحقوق الإنسان، والعنف القائم على نوع الجنس. كما اشترك موظفو السجون في تدريب بشأن أمن الاستفتاء مع جهاز سجون جنوب السودان، وجرى إنشاء مراكز للتسجيل في السجون.

٧١ - والبعثة بصدد إجراء تقييم شامل لقطاع العدالة في جميع الولايات العشر في جنوب السودان. ويهدف التقييم إلى تحديد الثغرات وتنسيق الدعم المقدم من المانحين إلى قطاع العدالة. وواصلت البعثة تقديم الدعم والمساعدة التقنية إلى وزارة الشؤون القانونية والتنمية الدستورية، والهيئة القضائية لجنوب السودان، والمجلس التشريعي لجنوب السودان. وأجرت البعثة دورات تدريبية لبناء القدرات لفائدة موظفي السجون في جنوب السودان، وتواصل جهود متابعة عملية تسجيل الناخبين للسجناء في جنوب السودان لإجراء الاستفتاء.

حقوق الإنسان

٧٢ - لئن كانت حالة حقوق الإنسان لا تزال مدعاة للقلق في كلٍّ من شمال وجنوب السودان، فقد لوحظ إحراز بعض التقدم في ما يتعلق بالحقوق والحريات السياسية. وجرى تسجيل الناخبين بدون أشكال المضايقات والتهديدات والتخويف التي اتسمت بها الانتخابات العامة في نيسان/أبريل. وعلاوة على ذلك، فقد رُفِع الحظر المفروض على نشر صحيفة الانتباهة.

٧٣ - ومع ذلك، فقد شهدت الفترة السابقة للتسجيل زيادةً في التصريحات الاستفزازية والمتناقضة الصادرة عن مسؤولي حزب المؤتمر الوطني، الذين هددوا بأنه يمكن للجنوبيين في شمال السودان أن يفقدوا جنسيتهم وممتلكاتهم وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إذا ما أسفر الاستفتاء عن انفصال جنوب السودان.

٧٤ - ولوحظ أيضاً وقوع أعمال تخويف وتهديد ومضايقات ضد الشماليين في جنوب السودان قبل عملية التسجيل، لا سيما في ولاية أعالي النيل. ورحل الكثير من التجار الشماليين في واو وأويل وملكال من جنوب السودان بسبب التهديدات الأمنية المتصورة قبل إجراء الاستفتاء وعدم التأكد من مستقبلهم في الجنوب.

٧٥ - وفي أبيي، فُرِضَت قيود على حرية تنقل الناس في بعض الأحيان، وتعرض النازحون العائدون إلى أبيي للمشاركة في الاستفتاء إلى تهديدات ومضايقات من قبل جماعات الميليشيات على حدود جنوب كردفان.

٧٦ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام نائب الرئيس من جنوب السودان بتدشين منتدى حقوق الإنسان في جنوب السودان، وهو شراكة تعاونية بين حكومة جنوب السودان والأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني. وسيقوم المنتدى بتحديد الاستراتيجيات اللازمة لمعالجة الثغرات والتحديات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك أنشطة الدعوة والدعم لأغراض بناء القدرات.

سابعا - القضايا الشاملة في البعثة

تخطيط الأمم المتحدة المتكامل

٧٧ - نظراً لحالة عدم التيقن التي ستواجه في الأشهر المقبلة، تتأهب الأطراف المعنية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي للحيلولة دون وقوع أزمات إنسانية، إلى أقصى حد ممكن، والتخفيف من آثارها. ويشمل ذلك الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية والإنمائية من أجل

ضمان سير جميع تنقلات السكان عبر الحدود بشكل طوعي وآمن وكريم ومستدام، وتمكين العائدين من شمال السودان إلى جنوب السودان من العودة بطريقة لا تفوق قدرة المجتمعات المحلية على استيعابهم.

٧٨ - وقد وضعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري خطة طوارئ للفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي حالة الاحتمال المستبعد بأن يؤدي الاستفتاء إلى وقوع أعمال عنف واسعة النطاق، يمكن أن يتعرض حوالي ٢,٨ مليون شخص إلى التشرد داخلياً، وقد يتضرر ٣,٢ ملايين شخص آخرين من تدهور التجارة وتقديم الخدمات الاجتماعية. وفي حالة وقوع هذا السيناريو، قد يلزم توفير مبلغ يصل إلى ٦٣ مليون دولار لتقديم المساعدات الطارئة للمحتاجين.

٧٩ - وبدأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بالتزامن مع وضع خطط الطوارئ، بإجراء تقييم استراتيجي مشترك عما يُحتَمَل مواجهته من ديناميات للنزاع وتحديات أمام عملية بناء السلام التي سيلزم معالجتها في السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل. ويتضمن هذا التقييم الاستراتيجي تحليلاً شاملاً لمخاطر النزاع، وتحديد الدور المستقبلي المحتمل للأمم المتحدة بالشراكة مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى، وفي مجال تقديم الدعم لحكومة السودان وحكومة جنوب السودان. وسيقترح هذا التقييم الاستراتيجي خيارات الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة مستقبلاً، والتي سأقدمها إلى مجلس الأمن حالما تسنح الفرصة لممثلي الخاص أن يناقشها مع الأطراف السودانية، بعد إجراء الاستفتاء.

الإعلام

٨٠ - نظمت البعثة حلقتي عمل تدريبيتين في الخرطوم وجوبا للإعلاميين في مفوضية استفتاء جنوب السودان وهيئة مكتبها، عن أهمية العلاقات الإعلامية والإبلاغ الإعلامي. ونظمت البعثة أيضاً ندوة حول دور الشباب في بناء السلام وصنع السلام في السودان، بالتعاون مع جامعة الخرطوم.

٨١ - وأنتجت إذاعة مرايا بثاً مباشراً خاصاً بشأن عملية التسجيل. ولم تخصص حكومة السودان بعد تردداً على موجات التضمين الترددي (إف إم) لزيادة نطاق تغطية الإذاعة في شمال السودان. وقد حجبت حكومة السودان موقع إذاعة مرايا رسمياً لمدة أربع ساعات يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

السلوك والانضباط

٨٢ - واصلت البعثة إجراء حلقات عمل للتدريب والتوعية في جميع القطاعات، ورصد مدى امتثال الموظفين لمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك ولسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

الشؤون الجنسانية

٨٣ - قدمت البعثة دعماً تقنياً لوزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، ومكتب البرامج الخاصة لرئيس جنوب السودان، وذلك في ما يتعلق بمراعاة الأبعاد الجنسانية في قانون الاستفتاء، وتنظيم مؤتمر المرأة في جنوب السودان عن الاستفتاء. وصدر بعد انتهاء المناسبة، بلاغ يدعو جميع الأطراف السياسية الجنوبية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). واستمرت البعثة في تقديم الدعم للأنشطة المتعلقة بالمرأة في إطار المشورة الشعبية الجارية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وفي إطار حملة ''ستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس''، قدمت البعثة الدعم للوزارات الحكومية لتنظيم مناسبات من شأنها التوعية بالعنف القائم على نوع الجنس.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٨٤ - واصلت البعثة الجهود الرامية إلى إطلاق حملات للتوعية، وبناء القدرات لفائدة منظمات المجتمع المدني، وإدماج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واستهدفت الأنشطة جهاز الشرطة وجهاز السجون في جنوب السودان، والمدارس، والجامعات، والأبرشيات، والجماعات النسائية والنازحين. وقدمت البعثة أيضاً خدمات المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية. وأنشأت البعثة ١٤ لجنة إقليمية معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار الأعمال التحضيرية لليوم العالمي للإيدز. وقامت البعثة، في إطار أنشطتها في مجال الاتصال، بتدريب ٦٥ من المثقِّفين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صفوف أعضاء البعثة، الذين قاموا بدورهم بتوعية ما يزيد عن ١ ٤٠٠ من موظفي البعثة.

أمن الموظفين

٨٥ - ولئن كانت حوادث المرور لم تزل تمثل التهديد الأمني الأكثر شيوعاً لموظفي الأمم المتحدة، فقد استمرَّ الإبلاغ عن وقوع الأعمال الإجرامية والاعتداءات. وتعرض موظفو الأمم المتحدة في السودان إلى ١٢ حادثاً من حوادث الاعتقال والاحتجاز، و ٦ حوادث اعتداءات ومضايقات، و ١٨ حالة سطو وسرقة، و ٦ حوادث تقييد لحرية التنقل. وقد وضع قسم أمن البعثة خطط طوارئ لأمن الموظفين أثناء الاستفتاء وبعده.

التنسيق مع بعثات حفظ السلام الأخرى

٨٦ - واصلت البعثة تبادل المعلومات بشكل منتظم مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقامت بزيارات إلى مقري البعثتين. وساهم التعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في تبادل المعلومات، وفي اتخاذ إجراءات تعاونية أثناء الاشتباكات التي وقعت مؤخراً على الحدود بين ولايتي جنوب دارفور وشمال بحر الغزال، حيث لكل من البعثتين وجود محدود وإمكانية محدودة في جانب كل منهما على الحدود.

ثامناً - الملاحظات والتوصيات

٨٧ - ستحدد الأسابيع القادمة مستقبل السودان على مدى عقود قادمة. وستكون إرادة الطرفين في اتفاق السلام الشامل بإدامة السلام وتحقيق الاستقرار والتعايش معاً هي العامل الحاسم في تحديد هذا المسار. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التمسك بقوة بالتزامهما بدعم الطرفين، والمؤسسات ذات الصلة، والشعب السوداني، في غضون هذه العملية وما بعدها.

٨٨ - وعلى الرغم من ضيق الجدول الزمني، يمثل إنجاز عملية تسجيل الناخبين بنجاح مثالاً لما يمكن للشمال والجنوب إنجازه حين يعملان معاً. ومن الأهمية بمكان أن يواصل الطرفان هذه الجهود من أجل الحفاظ على بيئة سياسية تفضي إلى إجراء الاستفتاء على نحو سلمي وحر.

٨٩ - وألاحظ مع الارتياح الجهود التي يبذلها فريقي المعني بالاستفتاء، وأهيب بالطرفين أن يواصلا دعمهما لعمل الفريق وأن يستفيدا إلى أقصى قدر ممكن من المساعدات التي يقدمها.

٩٠ - ويمثل التقدم المُحرَز مؤخراً في المفاوضات بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء تطوراً جديراً بالترحيب. وإنني أثني على دور الوساطة الذي قام به الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، وكذا الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والبعثة والشركاء

الدوليون الآخرون لدعم هذه العملية. ولضمان تحقيق ''خاتمة سلسة'' في نهاية عملية الاستفتاء والفترة الانتقالية، يجب على الطرفين في اتفاق السلام الشامل أن يتفقا بشأن قضايا رئيسية في مرحلة ما بعد الاستفتاء، من بينها تقاسم الثروة، وإدارة الأصول والديون، والمواطنة، والترتيبات الأمنية على الحدود. ومن الأهمية بمكان أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق إطاري واسع النطاق بشأن هذه القضايا الرئيسية، وذلك قبل الاستفتاء. وقد أحرز الطرفان مؤخراً بعض التقدم في المفاوضات التي ييسرها الفريق الرفيع المستوى، بدعم من الولايات المتحدة والبعثة وشركاء دوليين آخرين.

٩١ - وستؤثر نتائج هذه المفاوضات تأثيراً بعيد المدى على طائفة من أصحاب المصلحة. وتعد مسألة المواطنة من بين القضايا الأكثر إلحاحاً في مرحلة ما بعد الاستفتاء. وستشكل التغييرات التي يُحتَمَل أن تطرأ على الوضع القانوني والتوظيف وحقوق الملكية بعد إجراء الاستفتاء مدعاة للقلق الشديد في صفوف الجنوبيين في شمال السودان والشماليين في جنوب السودان.

٩٢ - ويشكل استمرار حالة الجمود بشأن أبيي واستفتاء أبيي سبباً للخوف. ويساورني قلق شديد إزاء عدم إحراز تقدم في تشكيل لجنة استفتاء أبيي وفي المحادثات الجارية بين الطرفين بشأن الوضع المستقبلي لمنطقة أبيي. وعلى الرغم مما يبدو من إحراز بعض التقدم في المناقشات التي ييسرها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، فلا يلوح في الأفق بعد بصيص أمل بالتوصل إلى اتفاق، وحالة التوتر آخذة في التزايد على أرض الواقع.

٩٣ - ومن المفهوم أن الحساسيات السياسية والتعقيدات التاريخية المرتبطة بأبيي تجعل من الصعب على أي من الطرفين أن ينظر في خيارات قد يعتبرها جمهوره تنازلات من جانبه. ومع ذلك، ليس بوسع الطرفين أن يتركا هذه المسألة دون حل لفترة أطول من ذلك. فحالة التوتر ومشاعر الإحباط المتصاعدة في المنطقة لن تصبح إلا أكثر استعصاء على الحل، ولا سيما في ضوء هجرة المسيرية الجارية بالفعل.

٩٤ - وفي إطار هذه البيئة المشحونة، يمكن أن يؤدي وقوع أي حادث أمني كبير إلى إعاقة المراحل الأخيرة من عملية اتفاق السلام الشامل. ويجب على الطرفين أن يتصرفا كقادة مسؤولين، وأن يسلّما بضرورة القبول بحلول وسط صعبة من أجل إقرار التعايش السلمي للمجتمعات المحلية. وتبذل جميع الأطراف المعنية، ومن بينها البعثة، أقصى جهد ممكن لحث كبار القادة على التوصل إلى اتفاق على حل في أقرب وقت ممكن.

٩٥ - ويتعين توجيه الاهتمام فوراً إلى الأحكام المعلقة الأخرى من اتفاق السلام الشامل. ويلزم إنجاز عملية ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، ونشر القوات بعيداً عن المناطق الحدودية المشتركة، وقيام الطرفين بالرصد المشترك لهذه المناطق لنزع فتيل أي توتر محتمل،

وذلك من أجل الحفاظ على أمن الحدود بين الشمال والجنوب. كما تشهد المشورة الشعبية الجارية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق تأخيرات. وينبغي للطرفين أن يوليا المزيد من الاهتمام لها، وأن تُعامَل باعتبارها فرصة لتعزيز العلاقة بين الشمال والجنوب ولتحقيق الاستقرار في الشمال مستقبلاً.

٩٦ - ولا تزال القيود المفروضة على حرية التنقل عقبة رئيسية في سبيل التنفيذ الكامل لولاية البعثة، وما زالت الاعتداءات على أفراد البعثة مستمرة. ومن شأن توالي الطرفين عن منع مثل هذه الحوادث ومحاسبة السلطات المسؤولة بشكل فعال، أن يكون له عواقب وخيمة وطويلة الأجل على جميع الأطراف المعنية.

٩٧ - وبينما تواصل البعثة بذل هذه الجهود، يجب أن نؤكد أن وجود قوات الأمم المتحدة وحدها لن يكون كافياً لمنع العودة الى حالة الحرب، في حالة اندلاع القتال على نطاق واسع. ولن ينجح في صون السلام إلا الالتزام الصريح من جانب الطرفين بالامتناع عن الإدلاء بتصريحات ملهبة للمشاعر، والتمسك بآليات اتفاق السلام الشامل لوقف إطلاق النار، والاشتراك في حوار لتسوية الخلافات.

٩٨ - وفي هذه المرحلة الحاسمة من تنفيذ اتفاق السلام الشامل، يشجعني ما ألمسه من تمسك الطرفين في اتفاق السلام الشامل بالالتزام بحل الخلافات المعلقة بطريقة سلمية. وحيث إن الأحداث التي ستجري في الأيام الأولى من عام ٢٠١١ ستكون فريدة من نوعها في تاريخ السودان، فإني أحث جميع الشركاء في اتفاق السلام الشامل على أن يكثفوا جهودهم وأن يقدموا الدعم لجميع السودانيين من أجل إجراء الاستفتاء بنجاح، وأن يحترموا اختيار الشعب بإقرار نتائج هذا الاختيار وتنفيذها.

٩٩ - وأود أن أختم بالإعراب عن تقديري للخدمات المتفانية التي قام بها ممثلي الخاص هيلي منكريوس، وكذلك العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون العاملون في البعثة.